الأمم المتحدة S/2016/897

مجلس الأمن

Distr.: General
25 October 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٢٩٩ (٢٠١٦)

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣٣ (٢٠١٥) الذي طُلب فيه إليَّ أن أقدِّم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التّقدم المحرز في الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويغطي التقرير أهمّ التّطورات المتعلقة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريري المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/592).

ثانياً - موجز لأبرز التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - الحالة السياسية

٢ - في ١٥ آب/أغسطس، أكد مجلس النواب تعيين ٥ وزراء جدد لرئاسة وزارة النفط، ووزارة النقل، ووزارة الموارد المائية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الإعمار والإسكان. ولا يزال يتعين تسمية مرشحين لشغل وظائف رئيسية، بما في ذلك مناصب وزير الداخلية، بعد أن استقال محمد الغبان في ٥ تموز/يوليه، ووزير الدفاع، بعد أن حجب مجلس النواب الثقة عن خالد العبيدي في ٢٥ آب/أغسطس، ووزير المالية، بعد أن حجب المجلس الثقة عن هوشيار زيباري في ٢١ أيلول/سبتمبر. وبإقرار المجلس لتعيين آن نافع اوسي وزيرة للإعمار والإسكان يرتفع عدد الوزيرات إلى اثنتين من مجموع ١٧ وزيرا أقرهم المجلس.

٣ - وفي ٣٠ تموز/يوليه و ٢٥ آب/أغسطس، على التوالي، أقر مجلس النواب اثنين من التشريعات الهامة، وهما قانون حظر حزب البعث وقانون العفو العام، وكلاهما جزء من الاتفاق السياسي الوطني لعام ٢٠١٤ ومن برنامج الحكومة. ويحظر أولهما حزب البعث وأي حزب أو كيان آخر يحرض على العنصرية أو الإرهاب أو الفكر التكفيري أو التطهير

011116 011116 16-18112 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الطائفي، أو يمجدها أو يعززها. ويمنح ثانيهما العفو عن ارتكاب عدد من الجرائم الأقل خطورة، وينشئ آلية مراجعة قضائية يمكن أن تسمح، بناء على الطلب، بإعادة المحاكمة وإعادة التحقيق إذا كانت الإجراءات الجنائية قد استُهلت على أساس شهادات مخبرين سريين، أو في الحالات التي تكون فيها الاعترافات قد انتزعت بالقوة. وقد أثار اعتماد قانون العفو العام، على وجه الخصوص، جدلا، حيث نشبت خلافات كبيرة بين الأحزاب السياسية بشأن إعفاء الجرائم الإرهابية وفرض قيود إضافية على خيار إعادة التحقيق في إطار آلية المراجعة القضائية. وقد أدى التوافق في اللحظات الأخيرة بين التحالف الوطني وتحالف القوى العراقية إلى اعتماد القانون مع إدخال تعديلات على المواد الأكثر إثارة للجدل. ولا يزال عدد من الأطراف داخل التحالف الوطني ينتقد القانون، حيث زعموا أنه يؤدي إلى إطلاق سراح إرهابيين مدانين.

٤ - وواصل مجلس النواب التركيز على ادعاءات بالفساد وسوء الإدارة ضد أعضاء كبار في الحكومة. وفي ١ آب/أغسطس، استجوب أعضاء المجلس خالد العبيدي، وزير الدفاع آنذاك، بشأن ادعاءات تتعلق بممارسات فساد وكسب غير مشروع، وذلك تحديداً فيما يتصل بعقود الدفاع. وأثناء الاستجواب، رد على الاتهامات الموجهة إليه باتهام عدد من كبار المشرعين، بمن فيهم رئيس المجلس، سالم الجبوري، بالفساد فيما يتعلق بعقود عسكرية. وكلف رئيس الوزراء، حيدر العبادي، هيئة النزاهة بالتحقيق في هذه الادعاءات في ٢ آب/أغسطس. وفي ٩ آب/أغسطس، طلب رئيس المجلس، من جانبه، أن يرفع المجلس حصانته للسماح له بالمثول أمام محكمة التحقيق المكلفة بالنظر في الاتهامات الموجّهة إليه. وأسقطت المحكمة الدعوى بعد مثوله أمامها. وفي أعقاب حجب البرلمان الثقة عن وزير الدفاع في ٢٥ آب/أغسطس، عُيِّن رئيس أركان الجيش بالنيابة، عثمان الغانمي، وزيرا مؤقتا للدفاع في ٢٩ آب/أغسطس.

٥ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، استجوب مجلس النواب وزير المالية آنذاك، هوشيار زيباري، بشأن ادعاءات بإساءة إدارة أموال الدولة للاستخدام الشخصي وبالإفراج عن أموال إلى إقليم كردستان العراق في انتهاك لقانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٥. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أعلن المجلس أن ردوده لم تكن كافية. وذكر رئيس الوزراء في ٦ أيلول/سبتمبر أن المجلس قد تجاوز دوره التحقيقي بمحاولته عزل الوزير. إلا أن المجلس اعتمد، في ٢١ أيلول/سبتمبر، عن طريق الاقتراع السري، اقتراحا بحجب الثقة عن السيد زيباري، الذي أعلن أنه سيطعن في القرار لدى المحكمة العليا.

٦ - وقد هدأت الاحتجاجات الأخيرة للمطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد مقارنة بما جرى في وقت سابق من عام ٢٠١٦، ويُحتمل أن يكون ذلك بسبب الإرهاق داخل حركة الاحتجاج ودرجات الحرارة الشديدة الارتفاع. وقد توجهت كل الأنظار إلى بغداد في ١٥ تموز/يوليه، نظرا إلى أن مقتدى الصدر قد دعا إلى ''تظاهرة مليونية شعبية سلمية'' في نهاية شهر رمضان. بيد أن الإقبال كان أقل مما كان متوقعا، حيث تراوحت الأعداد التقديرية للمتظاهرين بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ٧٠.

٧ - ومع استمرار التقدم العسكري في محافظة نينوى في جهود مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يجري إيلاء اهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي وداخل العراق إلى تطور الوضع السياسي وخطة تحقيق الاستقرار الإنساني في مرحلة ما بعد التحرير في مدينة الموصل ومحافظة نينوى. وإضافة إلى ذلك، أسفرت المناقشات السياسية والعسكرية بين بغداد وأربيل عن اتفاق بشأن سير العمليات العسكرية وتكوين القوات العسكرية لاسترداد المحافظة والمدينة.

٨ - واستخدم الرئيس العراقي، محمد فؤاد معصوم، مساعيه الحميدة بعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع عدد صغير من الجهات السياسية المعنية الرئيسية لتجاوز الخلافات وحفز التقدم السياسي بشأن المسائل الهامة، بما في ذلك الشواغل السياسية والإدارية بعد التحرير، وإصلاح الإطار القانوني الانتخابي، وتوقيت الانتخابات. وما زالت هذه الجهود مستمرة.

٩ - وفيما يتعلق بالانتخابات، فقد زادت وتيرة المناقشات بين الأحزاب السياسية حول توقيت انتخابات مجالس المحافظات، المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وانتخابات مجلس النواب، المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي حين رأى البعض أنه ينبغي عقد انتخابات مجالس المحافظات على النحو المقرر في نيسان/أبريل ٢٠١٧، فقد اقترح آخرون ضرورة تأجيلها وربما جمعها مع انتخابات مجلس النواب في عام ٢٠١٨ نسبة لاعتبارات تشغيلية وميزانوية وأمنية. وما زالت المناقشات مستمرة.

١٠ - وحقق العراق تقدما جيدا بشأن تعزيز نظام المالية العامة. وفي ١٩ تموز/يوليه، وافق مجلس الوزراء على قانون بشأن الإدارة المالية، يتماشى مع البرنامج الاقتصادي لصندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد العراقي. وأجرى مجلس النواب قراءة أولى للتشريع في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي غضون ذلك، اختتم في عمان، في ١٠ أيلول/ سبتمبر، الاستعراض الأول لاتفاق الاستعداد الائتماني، على النحو الذي أقره المجلس التنفيذي للصندوق، في ٧ تموز/يوليه. وخلال المناقشات، خلص فريق الصندوق ووفد من الحكومة، مؤلف من ممثلين عن وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة النفط، والبنك

المركزي العراقي، إلى أن تقدما كافيا قد أحرز في مجالات من قبيل الحد من النفقات، وزيادة الشفافية، وترشيد التكاليف، وتحسين بعض الموارد غير النفطية.

١١ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، نقح مجلس الوزراء الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧ من ١٠٠ تريليون دينار عراقي (حوالي ٨٣ بليون دولار) إلى ٩٠,٢٢٤ تريليون دينار (حوالي ٧٥ بليون دولار)، حيث حُدِّدت الصادرات النفطية المقررة بما مقداره ٣,٧٥ ملايين برميل في اليوم، بزيادة على الكمية البالغة ٣,٦ ملايين برميل في اليوم بسعر ٤٢ دولارا للبرميل، بزيادة على السعر البالغ ٣٥ دولارا، ولكنه أقل بدولار واحد من السعر الذي أوصى به صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية لعام ٢٠١٧ ما قدره ٥,٦٠٨ تريليون دينار (حوالي ٤,٥ بلايين دولار)، وهو أقل من تقديرات الصندوق بما قدره ١٢ تريليون دينار (حوالي ١٠ بلايين دولار).

١٢ - وقد تحسنت العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وفي ٢٩ آب/أغسطس، قاد رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، وفدا إلى بغداد واجتمع برئيس الوزراء لمناقشة استئناف صادرات النفط وتقاسم الإيرادات. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدرت وزارة النفط بيانا لإيضاح أن استئناف صادرات النفط المتفق عليه هو جزء من اتفاق النفط الأصلي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فيما يتصل بصادرات النفط من محافظة كركوك إلى ميناء جيهان، تركيا. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، قام رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، بزيارة بغداد للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣، واجتمع برئيس الوزراء، ورئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورؤساء الكتل السياسية. وفي اجتماع عُقد مع رئيس الوزراء، نوقشت المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لتحرير الموصل والمسائل المالية الثنائية.

١٣ - وقد أُحرز تقدم محدود في الجهود المبذولة لإعادة تنشيط برلمان إقليم كردستان، الذي ظل مُعطّلا منذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، واستمرت المنازعات السياسية داخل إقليم كردستان العراق. وفي ١٠ آب/أغسطس، طرح الحزب الديمقراطي الكردستاني مبادرة سعيا لإعادة إطلاق المفاوضات مع الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية، ولم تفض المبادرة إلى نتائج بعد. وفي غضون ذلك، واصل الاتحاد الوطني وحركة غوران تنفيذ اتفاقهما بشأن تعزيز التعاون بينهما المبرم في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أعلن الطرفان اعتزامهما تشكيل كتلة واحدة في مجلس النواب.

باء - الأمن

١٤ - أحرزت قوات الأمن العراقية والبشمركة وقوات الحشد الشعبي والمقاتلون المحليون، بدعم من التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، مزيدا من التقدم في استعادة السيطرة على الأراضي العراقية من التنظيم، مع إحراز نجاحات عسكرية في محافظة الأنبار وعلى طول المحور الأوسط في العراق باتجاه مدينة الموصل. وفي الفترة بين ٢٣ و ٢٥ آب/أغسطس، شنت قوات الأمن العراقية عملية كبرى لاستعادة القيارة، جنوب مدينة الموصل، وعُزِّزت في ١٠ أيلول/سبتمبر. وأعلنت السلطات العراقية في ٢٠ أيلول/سبتمبر أنها قد ركزت جهودها لإعادة السيطرة على مدينة الشرقاط، بمحافظة صلاح الدين، وقد أنجزت بنجاح بعد يومين. ورغم ما أُحرز من تقدم، فلا يزال تنظيم الدولة يعمل في جيوب بالمناطق المحيطة، من شمال تكريت إلى القيارة، بما في ذلك ضواحي الشرقاط وبيجي.

١٥ - ولا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة في جميع أنحاء العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يتكبد خسائر مطردة في الموارد والأراضي. وردا على ذلك، فقد زاد التنظيم من عدد الهجمات الإرهابية. وقد استُهدفت قوات الأمن العراقية بما مجموعه ٤٤ هجمة بالسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة، مما أسفر عن مقتل ٣٤٦ من أفراد الأمن وجرح ٢٤٩ آخرين. وواصل تنظيم الدولة استهداف المدنيين يوميا، بمتوسط أكثر من خمسة حوادث في اليوم في جميع أنحاء العراق. وفي محافظة بغداد وحدها، أُبلغ عن ٢٩٧ حادثا انطوت على أجهزة متفجرة، مما أسفر عن مقتل ٤٢٧ مدنيا وجرح ١ ٦٥٨ آخرين.

١٦ - ووقعت هجمات على المشردين داخليا في كثير من الأحيان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قُتل ٨٣ وجُرح ١٠٠ من المدنيين في ٢٣ هجمة بالقنابل، في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين. وفي ٢٧ تموز/يوليه، وقع هجوم بقذائف الهاون على مخيم السلام في الدورة، جنوبي بغداد، مما أسفر عن مقتل أربعة من الأشخاص المشردين.

جيم - المستجدات الإقليمية والدولية

١٧ - واصل العراق المشاركة مع جيرانه، والتحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لضمان توفير الدعم السياسي والاقتصادي والإنساني والعسكري من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة العمل على تحقيق أهدافها في مجالي المصالحة الوطنية والإصلاح، بما في ذلك معالجة ما تواجهه من قيود مالية.

وظل العراق نشطا في المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك جامعة الدول العربية، والاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي يتولى العراق رئاسته لعام ٢٠١٦.

١٨ - وقام مسؤولون عراقيون بسلسلة من الزيارات الإقليمية الرفيعة المستوى سعيا إلى توسيع نطاق العلاقات الثنائية وحشد الدعم السياسي والعسكري. حيث قام مستشار الأمن الوطني العراقي، فالح الفياض، بزيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية في ١٦ آب/أغسطس لتبادل الآراء بشأن المسائل الأمنية الثنائية. وتلت ذلك زيارة اضطلع بها وفد برلماني بقيادة رئيس البرلمان العراقي في ٢١ آب/أغسطس، حيث اجتمع برئيس مجلس الشورى الإسلامي وبوزير الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية لمناقشة مسائل السيادة ومكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

١٩ - وفي أعقاب الانقلاب الفاشل في تركيا، أعرب رئيس العراق بوضوح في ١٦ تموز/يوليه عن دعم بلده للمؤسسات المنتخبة ديمقراطيا في تركيا وأعرب عن الأمل في عودة السلام والاستقرار. وفي ٢٥ آب/أغسطس، زار وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية، وليد المعلم، بغداد واجتمع بنظيره، إبراهيم الجعفري، وكذلك برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، لمناقشة الوضع في الجمهورية العربية السورية وجهود مكافحة الإرهاب. وحضر رئيس مجلس النواب العراقي، بصفته رئيس اتحاد البرلمانات التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، مؤتمر قمة الديمقراطية والتضامن، المعقود في أنقرة في ١ أيلول/سبتمبر، حيث اغتنم الفرصة للاجتماع برئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، وبنظيره إسماعيل كهرمان، لمناقشة جملة أمور منها الأعمال التحضيرية لتحرير محافظة نينوى ومدينة الموصل. وقد تعرضت الجهود الرامية إلى تعزيز علاقات العراق مع جيرانه للانتكاس عندما طلبت بغداد رسميا، في ٢٨ آب/أغسطس، استبدال سفير المملكة العربية السعودية إثر بيانات أدلى بها بشأن قوات الحشد الشعبي العراقية.

٢٠ - وفي ٨ آب/أغسطس، سافر وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني إلى جمهورية إيران الإسلامية لمواصلة مناقشات المتابعة حول اتفاق محتمل بشأن أنابيب نفط. وقد تكرر وقوع حوادث نزاع مسلح بين قوات الحرس الثوري الإسلامي والحزب الديمقراطي في كردستان إيران عبر الحدود الإيرانية العراقية. وفي أعقاب هذه التطورات، قام وفد من حكومة إقليم كردستان برئاسة وزير داخليتها، كريم سنجاري، بزيارة طهران، في ١٤ آب/أغسطس، واجتمع بأمين مجلس الأمن الوطني الأعلى، علي شامخاني، لمناقشة كيفية حل هذه المناوشات الأمنية العابرة للحدود. وقد توقفت الحوادث حاليا.

٢١ - وفي يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس، اجتمع رئيس إقليم كردستان العراق برئيس تركيا ورئيس وزرائها، بينالي يلدريم، في أنقرة، لمناقشة المسائل الاقتصادية والأمنية الثنائية

وجهود مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وخلال الاجتماعين، أفادت تركيا بأنها قررت توسيع نطاق دعمها الاقتصادي وتعزيز شراكتها في قطاع الطاقة مع إقليم كردستان العراق.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن انخفاض مستوى النشاط العسكري التركي، بما في ذلك الغارات الجوية على مواقع حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق. واستهدفت الغارات أساسا أقضية في محافظتي دهوك وأربيل. ورغم أنه لم يبلغ عن وقوع إصابات، فقد لحقت أضرار بممتلكات ومزارع.

٢٣ - وفي مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، الذي عُقد في ٣١ تموز/يوليه بنواكشوط، طالب وزير خارجية العراق بانسحاب القوات التركية من العراق. وفي البيان الصادر عن مؤتمر القمة، أكدت الجامعة وحدة العراق وسلامة أراضيه وعرضت تقديم الدعم إلى جهود البلد في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية بعد أن أعرب وزير الدفاع العراقي آنذاك عن شواغل إزاء وجود قوات تركية في شمال العراق في سياق الأعمال التحضيرية لتحرير الموصل ونينوى. وقد أوضح فيما بعد التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية أنه، رغم عدم وجود أي خطط لإشراك القوات التركية في معركة مدينة الموصل، فإنه يحترم سيادة العراق وسيحصل على موافقة الحكومة على مشاركة أي قوات أجنبية.

٢٤ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أكد من جديد وزير خارجية العراق أهمية انسحاب القوات التركية من الأراضي العراقية في بيان أدلى به أثناء اجتماع عقده مع نظيره التركي على هامش المؤتمر السابع عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، الذي عُقد في جزيرة مارغريتا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك، ''ناشد'' رئيس وزراء العراق تركيا بأن تسحب قواتها من الأراضي العراقية، نظرا إلى أنها ''تعرقل'' تحرير نينوى، وذلك في الملاحظات التي أدلى بها في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وقد انخرط العراق وتركيا في مشاورات وحوار ثنائي بغية إيجاد حل.

٢٥ - وفي ١٧ آب/أغسطس، أفاد رئيس العراق بأن الإذن قد منح للاتحاد الروسي لاستخدام المجال الجوي العراقي على نحو مشروط بتوجيه ضربات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية. وأوضح رئيس وزراء العراق لاحقاً في الإحاطة الدورية التي قدمها عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء أن القوات الجوية الروسية ستعبر من الممرات الحدودية ولن يسمح لها بالتحليق فوق المدن العراقية.

٢٦ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، حضر كل من ممثلي الخاص ونائبة ممثلي الخاص والمنسقة المقيمة والمعنية بالشؤون الإنسانية مؤتمراً لإعلان التبرعات دعما للعراق عُقد في واشنطن العاصمة.

وقد مثل العراق وزير خارجيته في المؤتمر، الذي ترأسه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، جون كيري، واشتركت في استضافته كل من ألمانيا وكندا والكويت وهولندا واليابان. وحضر أيضاً كل من ممثلي الخاص ونائبة ممثلي الخاص والمنسقة المقيمة والمعنية بالشؤون الإنسانية الجلسة العامة المشتركة لوزراء الخارجية ووزراء الدفاع في الدول المشاركة في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، المعقودة في ٢١ تموز/يوليه، الذي أعاد فيه الوزراء تعزيز عزمهم المشترك على تعطيل أنشطة تنظيم الدولة وإلحاق الهزيمة به وسعوا إلى تحسين اتخاذ نهج مشترك إزاء الجماعات المرتبطة بالتنظيم. وشارك فيها وزير الخارجية ووزير الدفاع في العراق.

ثالثا - آخر المستجدات بشأن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٢٧ - واصل ممثلي الخاص اتصالاته بالمسؤولين الحكوميين، وأعضاء مجلس النواب، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والقيادات الدينية والمجتمعية من أجل النهوض بالحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية الشاملة. وفي الاجتماعات التي عُقدت مع المحاورين العراقيين، أكد أن السلام والأمن المستدامين لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال التسامح والتعاون والمصالحة الوطنية القائمة على تحقيق المساواة والعدالة للجميع. ودعا كل الكيانات السياسية إلى تكثيف جهودها للتغلب على الانقسامات والعمل معا في عملية سياسية تشمل الجميع وتنفذ في الوقت المناسب سعياً لتحقيق الإصلاحات الجوهرية الرامية إلى تعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد، وتحسين مستوى عيش جميع العراقيين. وفي محاولة لتشجيع الحوار وتوثيق التعاون بين حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، فقد عقد اجتماعات دورية مع ممثلي الحكومتين للحث على إحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة، بما في ذلك صادرات النفط وتقاسم الإيرادات.

٢٨ - والتقى ممثلي الخاص بقيادات الطوائف السياسية والعرقية والدينية لمناقشة شواغلهم إزاء الأثر الخطير الذي يلحقه القتال الحالي ضد تنظيم الدولة بالمدنيين، ولا سيما بمختلف طوائف الشعب العرقية والدينية. وواصل دعوة الحكومة والمجتمع الدولي إلى بذل كافة الجهود، في امتثال صارم لكل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لوضع حد للانتهاكات الواسعة والمنهجية التي يرتكبها تنظيم الدولة، والتي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ولتأمين الإفراج الآمن عن المدنيين، بمن في ذلك النساء والفتيات من طوائف الأقليات، الذين لا يزالون في قبضة

التنظيم. وتم التأكيد على الحاجة إلى تقديم الدعم النفسي والطبي وأشكال الدعم الأخرى، ولا سيما للناجين من العنف الجنسي والاستعباد الجنسي. وشجع أيضا الحكومة على النظر في خيارات وطنية ودولية لمساءلة التنظيم وضمان الحفاظ على الأدلة الجنائية للاستفادة منها في المستقبل بعرضها على محكمة.

٢٩ - وعقب ورود تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات موالية للحكومة خلال عمليات التحرير، واصل ممثلي الخاص دعوة الحكومة إلى إجراء تحقيقات نزيهة وفعالة في الانتهاكات المبلغ عنها ومحاسبة من تثبت مسؤوليتهم عن انتهاكات حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني. وأكد أن إنفاذ القانون وإرساء النظام والأمن وضمان ذلك لجميع مواطني العراق يعد من المسؤوليات الرئيسية لأجهزة الدولة ومؤسساتها، ويجب أن يظل ضمن واجباتها.

٣٠ - وفي إطار التحضير لعمليات تحرير مدينة الموصل ومحافظة نينوى، التقى ممثلي الخاص بمسؤولين من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وأعضاء في مجلس النواب من محافظة نينوى، وممثلين للتركمان وطوائف عرقية أخرى، وكذلك بقيادات دينية ومجتمعية لتأكيد ضرورة أن تعجل السلطات والجهات الفاعلة المحلية بعملية التخطيط السياسي ''لليوم التالي للتحرير''. وأكد أهمية حماية المدنيين وممتلكاتهم أثناء العمليات العسكرية وحث جميع أطراف النزاع على أن تبذل قصارى جهدها للتقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي والسماح للمدنيين بمغادرة المناطق المتضررة بأمان وكرامة.

٣١ - وخلال الجلسة العامة المشتركة لوزراء الخارجية والدفاع في دول التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، التي عقدت في ٢١ تموز/يوليه، شجع ممثلي الخاص المجتمع الدولي على توفير الدعم الكافي للعمليات الإنسانية إلى جانب المساعدة العسكرية. وأكد أنه يمكن أن تساعد الجهود التي تُدار إدارة جيدة في التخفيف من حدة التهديدات الإنسانية ومخاطر المتفجرات وتحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل في الانتصار بشكل دائم على تنظيم الدولة الإسلامية. ودعا إلى أن تعطي هذه الجهود الأولوية لحماية المدنيين.

٣٢ - وفي ١٠ آب/أغسطس، خاطب نائبي ممثلي الخاص المؤتمر الدولي الثاني للعمليات النفسية والإعلامية لمواجهة ''داعش'' الذي استضافته حكومة العراق في بغداد. وأكد نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية أن الخطر العالمي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يتخذ صورا متنوعة، وكرر التأكيد على أهمية مكافحة أيديولوجية الجماعة وأنشطتها من خلال تدابير تصدٍّ متعددة الجوانب وخطابات مضادة لمواجهة التطرف والتطرف العنيف. وحددت نائبة ممثلي الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية الخطوات المحدّدة التي

يمكن أن تتخذها قوات الأمن والقوات المسلحة من أجل حماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية المقبلة، بما في ذلك في الموصل.

٣٣ - وفي ١١ آب/أغسطس، وقّعت نائبة ممثلي الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية مع مكتب رئيس الوزراء اتفاقا للمساعدة في تعزيز قدرة الحكومة على كشف قضايا الفساد البارزة والمعقدة والتحقيق فيها ومقاضاة المتورطين فيها. وقد تم إحراز تقدم في إنشاء مرفقي التمويل المخصصين للإصلاح الاقتصادي واللذين من شأنهما تعبئة الدعم من الجهات المانحة الدولية لإجراء الإصلاحات في حكومتي العراق وإقليم كردستان. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، وقّع كل من حكومة إقليم كردستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقا لتفعيل آلية التمويل الخاصة بها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن أي اتفاق مع الحكومة الاتحادية قد تبلور بعد لتفعيل آلية التمويل الخاصة بها.

٣٤ - ويعمل كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبرنامج الإنمائي مع الحكومة على وضع برامج متخصصة تساعد الشباب على نبذ التطرف. وتعمل الوكالات، بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان، على وضع مشروع تجريبي لتدريب القادة الشباب على تسوية النزاعات وتنمية مهارات الوساطة.

٣٥ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أدلى ممثلي الخاص بملاحظات في حفل التوقيع على البيان المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له. وكان كل من ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب حواء بانغورا، ووزير الخارجية هما الطرفان الموقّعان، في حين مثّلت الولايات المتحدة السيدة سارا سيوال، وكيلة وزارة الخارجية لشؤون الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد أشار ممثلي الخاص إلى أن البلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع ومساءلة الجناة. وأكد أيضا مسؤولية العراق عن وضع خطة عمل لتنفيذ أحكام الاتفاق ودعا إلى إنشاء هيئة رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات للعمل بمثابة شريك للأمم المتحدة، ولا سيما بعد أن أُلغيت وزارة شؤون المرأة في عام ٢٠١٥.

٣٦ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، شارك ممثلي الخاص في اجتماع جانبي عُقد على مستوى الوزراء بشأن ”مكافحة الإفلات من العقاب: تقديم داعش للمحاكمة“، اشتركت في استضافته حكومات كل من العراق وبلجيكا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية خلال الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة. وواصل ممثلي الخاص، خلال الاجتماعات

التي عقدها على هامش الدورة، التأكيد على أن المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق ستعد خطوة أساسية لتوفير العدالة للضحايا ودعم جهود المصالحة.

٣٧ - وعمل ممثلي الخاص بشكل وثيق مع كتلة الأغلبية البرلمانية، التحالف الوطني، ورئيسه المنتخب حديثا، عمار الحكيم، من أجل تعزيز المصالحة الوطنية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع مجلس قيادة التحالف الوطني وأقر وثيقة السلم الاجتماعي والمبادرة التوفيقية التاريخية الوطنية التي صاغتها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء، طالبين إلى المجلس السياسي للتحالف الوطني أن يقوم أيضا باستعراضها. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى المجلس السياسي بناءً على الدعوة التي وجهها لها في إطار عمليته الاستعراضية. وكان الجو العام للاجتماع إيجابياً وواعداً.

باء - المساعدة الانتخابية

٣٨ - استمرت البعثة في تقديم الدعم التقني إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن الأعمال التحضيرية لانتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠١٧، بما في ذلك تقديم الدعم لعملية تحديث سجلات الناخبين. وقد أنشأت المفوضية ٦٨٣ مركزاً لتسجيل الناخبين في ١٣ محافظة من أجل عملية التحديث. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمعت المفوضية بيانات ١١٨ ٢٣٧ ١ ناخباً وحدثتها بالاستدلال البيولوجي. وعلاوة على ذلك، ووفقا لقانون الأحزاب السياسية (رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥)، بدأت المفوضية في عملية تسجيل الأحزاب السياسية استعداداً للانتخابات المقبلة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، قدم ١٠٠ حزب سياسي (٥٧ حزباً شاركت في انتخابات عام ٢٠١٤ و ٤٣ حزباً نشأت منذ ذلك الحين) طلبات للتسجيل.

٣٩ - وواصل القادة السياسيون العراقيون مناقشة إصلاح الإطار القانوني الانتخابي. وأعربوا بشكل علني وخاص معاً عن آرائهم بشأن مجالات الإصلاح الممكنة، بما في ذلك إدخال تغييرات على النظام الانتخابي والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وخفض عدد المقاعد في مجالس المحافظات. وهناك أيضا توصية منبثقة عن عدة ملتقيات، بما في ذلك اجتماعات وحلقات عمل، تناولت الشؤون الجنسانية، لتعزيز الأحكام الدستورية المعمول بها لضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة في الهيئات المنتخبة، بما في ذلك اقتراح لتمكين النساء المرشحات من الحصول على المقاعد مباشرة، بالإضافة إلى متطلبات الحصص المخصصة. وكان أيضاً توقيت انتخابات كل من مجالس المحافظات ومجلس النواب موضوع مناقشة مهمة.

٤٠ - ونسقت البعثة عقد اجتماع في ٢١ تموز/يوليه بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأعضاء السلك الدبلوماسي في بغداد، في أماكن عمل اللجنة. ومثل نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية البعثة في الاجتماع، حيث قدمت المفوضية إحاطة عن الاستعدادات الجارية لانتخابات مجالس المحافظات. وفي المقابل، أكد من جديد أعضاء السلك الدبلوماسي التزامهم بدعم العملية الديمقراطية في العراق.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٤١ - ما زالت التراعات المسلحة وأعمال العنف والإرهاب توقع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين في العراق. فقد سجلت البعثة ما لا يقل عن ٠٠١ ٣ إصابة في صفوف المدنيين (٩٦٧ قتيلاً و ٠٣٤ ٢ جريحاً)، مما رفع إجمالي عدد الإصابات في صفوف المدنيين في العراق منذ بداية التراع المسلح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ١٢٣ ٧١ إصابة على الأقل (٩٥٢ ٢٣ قتيلاً و ١٧١ ٤٧ جريحاً).

٤٢ - وما زال العراق يعاني بصورة مطردة من الهجمات الإرهابية وأعمال العنف الأخرى مقارنة بالفترة المشمولة بتقريري السابق. ومع أن الكثير من هذه الهجمات يشنها جناة مجهولون، فقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن عدد منها. فعلى سبيل المثال، نُفذ هجوم انتحاري في ٢٤ تموز/يوليه قتل فيه ١٤ شخصا وجرح ٢٢ آخرين في الكاظمية، ببغداد. وفي ٢٨ آب/أغسطس، استهدف أفراد يرتدون أحزمة ناسفة حفل زفاف في قرية عين التمر، بكربلاء، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٧ مدنيا وإصابة ٢٥ آخرين على الأقل. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، تعرض حي الكرادة ببغداد لهجوم انتحاري بسيارة مفخخة أسفر عن مقتل ١٣ شخصا وجرح ١٨ آخرين.

٤٣ - وتلقت البعثة تقارير عديدة تزعم وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني ارتُكبت بحق المدنيين، ولا سيما من قِبل تنظيم الدولة الإسلامية. وما يزال أفراد من مختلف الطوائف العرقية والدينية، والنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين معرضين للخطر بصورة خاصة.

٤٤ - وما فتئت البعثة تتلقى تقارير عن عمليات الاختطاف والقتل والاضطهاد التي ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية بحق من يعارضون أيديولوجيته أو حكمه. فعلى سبيل المثال، أُفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية قد اختطف ١٥ مدنيا من الحويجة، بمحافظة كركوك، في ٣٠ تموز/يوليه، بتهمة التعاون مع قوات الأمن العراقية ومساعدة مدنيين على الفرار من المناطق التي يسيطر عليها التنظيم. وفي ٣١ آب/أغسطس، زُعم أن التنظيم قطع رؤوس تسعة مدنيين

بمنشار آلي في تلعفر، بمحافظة نينوى، بعد أن وجهت محكمة تابعة للتنظيم نصبت نفسها بنفسها التهمة لهم بالانضمام إلى صفوف المقاومة ضد الجماعة. وما برح التنظيم يستهدف من يحاولون الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرته. فعلى سبيل المثال، في يومي ٣ و ٤ آب/أغسطس، حاول عدد يقدر بعدة مئات من المشردين داخليا مغادرة القرى التي يسيطر عليها التنظيم في قضاء الحويجة، بمحافظة كركوك. ويقدر أن ٦٠ شخصا على الأقل ربما يكونون قد قتلوا، إما أثناء محاولتهم الفرار أو بعد وقوعهم في أيدي التنظيم.

٤٥ - ووردت تقارير أخرى مفادها أن تنظيم الدولة الإسلامية ربما يكون قد استخدم عوامل كيميائية كأسلحة في هجماته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٢ تموز/يوليه، وردت إفادات بأن الهجمات التي نفذها التنظيم بقذائف الهاون في منطقة تلعفر أسفرت عن إصابة ثلاثة من مقاتلي البشمركة بصعوبات في التنفس واحتقان في العينين، بالإضافة إلى إصابة أحدهم بحروق. وفي يومي ٢٢ و ٢٣ آب/أغسطس، زُعم أن تنظيم الدولة الإسلامية قصف قرية في ناحية القيارة، بمحافظة نينوى. وتفيد التقارير بأن ٢٠ من سكان القرية قد شعروا بصعوبات في التنفس. ولم تتمكن البعثة من التحقق مما إذا كانت عوامل كيميائية قد استخدمت كأسلحة.

٤٦ - واستمر ورود تقارير إلى البعثة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جماعات مسلحة مرتبطة بقوات الأمن العراقية، وكذلك عناصر من قوات البشمركة وجماعات مرتبطة بها. ومن جانبها، لم تفصح اللجنة التي أنشأها رئيس الوزراء في حزيران/يونيه للتحقيق في التقارير الواردة بشأن حالات الاختفاء المزعومة في الفلوجة عن أي معلومات بعد بشأن عملها.

٤٧ - واتخذت السلطات المحلية العراقية تدابير بشأن عمليات الإخلاء القسري ومنع عودة الأشخاص المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية. فعلى سبيل المثال، في ٢٦ تموز/يوليه، اتخذ مجلس محافظة بابل قرارا بهدم منازل الأشخاص المدانين بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية وطرد أسرهم من المحافظة بالقوة. وفي ٣٠ آب/أغسطس، اتخذ مجلس محافظة صلاح الدين قرارا بطرد جميع أسر الأشخاص الذين يشتبه في ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية من المحافظة لمدة ١٠ سنوات ومنع الأشخاص الذين هم خارج المحافظة من العودة إذا كان أحد أفراد الأسرة متورطا مع تنظيم الدولة الإسلامية. وكتبت البعثة إلى رئيس الوزراء مسجِّلةً قلقها بشأن هذه التطورات، ومشيرةً إلى أن العراق من الدول الموقّعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا يمكنه أن يتصرف في انتهاك للقانون الإنساني أو القواعد الآمرة للقانون الدولي من خلال فرض عقوبات جماعية.

٤٨ - وما فتئت الغارات الجوية وعمليات القصف تتسبب في سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، بيد أن البعثة لم يتسنّ لها التحقق من عددها ولا من هوية مرتكبيها. وفي ١٥ آب/أغسطس، ضربت غارتان جوّيتان شمالي الموصل. فأسفرت إحداهما عن مقتل ٨ مدنيين، من بينهم طفل، وإصابة ١٢ آخرين؛ كما قُتل أيضا ٨ من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية. أما الغارة الثانية فأصابت مجمعا، مما أسفر عن مقتل ٥ مدنيين وإصابة ٣٥ آخرين، من بينهم ٣ أطفال. وقد كان لتنظيم الدولة الإسلامية مكتبا في ذلك المجمع، الذي ضمّ أيضا مكاتب ومتاجر مدنية.

٤٩ - وواصل العراق تطبيق عقوبة الإعدام على الأشخاص المدانين في مجموعة من الجرائم التي تستوجب هذه العقوبة. ونفذت عمليات إعدام في سجن الناصرية المركزي في محافظة ذي قار. وفي ١٧ آب/أغسطس، وردت إفادات عن إعدام أربعة مدانين. وفي ٢١ آب/أغسطس، أعدمت السلطات العراقية ٣٦ رجلا مدانين بالمشاركة في عمليات القتل الجماعي في معسكر سبايكر في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ٣١ آب/أغسطس، أُعدِم سبعة أجانب إثر إدانتهم بالانتماء إلى شبكة تنظيم القاعدة. وأفادت بعض المصادر ووسائط الإعلام المحلية بأن ثلاثة أجانب قد أُعدموا في سجن الناصرية المركزي في ٨ أيلول/سبتمبر. وقد دعت الأمم المتحدة الحكومة مرارا إلى فرض وقف اختياري على جميع أحكام الإعدام وعمليات الإعدام، لا سيما بالنظر إلى ضعف نظام العدالة الجنائية العراقي واحتمال عدم الامتثال للمعايير الدولية فيما يخص الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة.

٥٠ - ولا تزال البعثة تتلقى من حين لآخر تقارير عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة. وفي ٣١ آب/أغسطس، وفي أعقاب تلقي تقارير عن تجنيد أطفال في مخيم واحد على الأقل للنازحين، كررت نائبة ممثلي الخاص للشؤون الإنسانية في بيان لها أن إقحام الأطفال في القتال أمر غير بتاتا. وتلقت فرقة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي تتولى رئاستها كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقارير تفيد بوقوع ٦٢ حادث انتهاك ضد الأطفال خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر، وقع ضحيتها ١٥١ طفلا. وأفيد بأن معظم تلك الحوادث قد وقع في سياق عمليات عسكرية في محافظات بغداد والأنبار ونينوى. ولم يتسنَّ في وقت كتابة هذا التقرير التحقق سوى من ٢٩ حادثة، راح ضحيتها ٤٢ طفلا.

٥١ - وظل القتل والتشويه/الإصابة من أكثر الانتهاكات المُبلغ عنها، بعدما تأكد مقتل ٢٣ طفلا وتشويه ١٥ آخرين. وثمة تقارير لا تزال قيد التحقق عن مقتل ٨٩ طفلا غيرهم وتشويه ١٨ طفلا. وأغلب إصابات الأطفال وقعت نتيجة لهجمات بالقنابل، لا سيما

في محافظات بغداد ونينوى وصلاح الدين. كما تلقت فرقة العمل معلومات عن حادثة هجوم واحدة على مدارس وأربع هجمات على مستشفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين جرى التحقق من أربع حالات لتجنيد الأطفال واستخدامهم.

٥٢ - وأصدرت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بيانا في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ لإحياء الذكرى السنوية الثانية لمأساة سنجار التي استهدف فيها تنظيم الدولة الإسلامية المدنيين، وكان العديد منهم ينتمون إلى الطائفة اليزيدية، وكذلك أفرادا من طوائف الشيعة التركمان والشيعة الشبك والمسيحيين، وعرَّض مئات من النساء والفتيات للعنف الجنسي والاسترقاق والاختطاف والاتجار بالبشر، وهو الوضع الذي لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا. ودعت جميع القيادات الدينية والمجتمعية في المنطقة إلى استخدام سلطتها المعنوية لمساعدة الأسر والمجتمعات المحلية على فهم أن الوصمة والعار المرتبطين بالاغتصاب ينبغي أن يقعا دائما على عاتق الجناة، وليس على الضحايا أبدا.

٥٣ - ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم مركز الإدارة الصحية في محافظة دهوك من أجل توفير الرعاية الطبية اللازمة، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي، للناجيات من العنف الجنسي. وأفاد الصندوق بزيادة عدد الحالات المبلغ عنها في المواقع التي تتوافر فيها الخدمات. وحتى الآن تمكن أكثر من ٦٠٠ من الناجيات من استخدام تلك الخدمات. ويعزى هذا إلى عدد من العوامل منها إتاحة خدمات أكثر أمانا، وتوفير النقل، وإشراك أعضاء الطائفة اليزيدية كجزء من الاستجابة، وتحسين آليات الإحالة.

٥٤ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالاشتراك مع حكومة إقليم كردستان برنامج المرأة والسلام والأمن بهدف تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥. وفي إطار هذا البرنامج، تُقدَّم خدمات الحماية إلى الناجيات من العنف الجنسي والجنساني من خلال دعم ٢٦ مكتبا ميدانيا من مكاتب المديرية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة التابعة لوزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان. وفي ١ أيلول/سبتمبر، نظمت الحكومة الاتحادية بالاشتراك مع حكومة إقليم كردستان مؤتمرا في أربيل لعرض خطط مختلف الوزارات من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية. وحضره ممثلون لحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي. وسلط المشاركون الضوء على الافتقار إلى الموارد المالية باعتباره عقبة رئيسية تعوق التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية.

دال – مخيم العراق الجديد ومخيم الحرية

٥٥ – واصلت الأمم المتحدة رصد الحالة الإنسانية لسكان مخيم الحرية. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، غادر آخر قاطنيه العراق، إيذانا باستكمال عملية نقل ٣ ٠٧٢ فردا خارج العراق. وقد تسنّى نقل سكان المخيم بأكمله عقب إبرام اتفاق وتوفير الأموال اللازمة لنقل جميع سكان المخيم خارج العراق في عام ٢٠١٦.

هاء – المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

٥٦ – لا تزال الأزمة الإنسانية في العراق من بين أكبر الأزمات في العالم وأكثرها تعقيدا. فحاليا يوجد أكثر من ١٠ ملايين عراقي بحاجة إلى شكل ما من أشكال المساعدة. وفي كل شهر، يقوم الشركاء في العمل الإنساني بإيصال المساعدات إلى مليون شخص في المتوسط على مستوى البلد كله. وبحلول نهاية السنة، رهنا بحجم العمليات العسكرية في نينوى ومدتها، يُتوقَّع أن يحتاج ما يصل من ١٢ مليون إلى ١٣ مليون عراقي إلى المساعدة الإنسانية.

٥٧ – وظل القتال سببا في تشريد واسع النطاق وعرَّض المدنيين لخطر جسيم. فشُرِّد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مدني منذ منتصف حزيران/يونيه ويتوقع أن يغادر مئات الآلاف الآخرين ديارهم في الأشهر المقبلة. وكثير من الأسر المشردة أُجبرت على قطع مسافات طويلة في قيظ ومشقة من أجل الوصول إلى بر الأمان. وفي إحدى أكبر الحركات من نوعها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التمس أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص المأوى في مخيم ديبكة بمحافظة أربيل. إلا أن آلاف الرجال والفتيان الذين خضعوا للفحص لا يمكنهم الانضمام من جديد إلى أسرهم في المخيم الرئيسي بسبب شدة اكتظاظه بالسكان. وتخضع الأسر التي تهجر المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية للفحص الأمني من قبل السلطات الحكومية، وفي كثير من الأحيان من جانب قوات مرتبطة بها. ومما يثير قلقا بالغا ورود تقارير موثوق بها عن فتيان ورجال فُرِّقوا عن أسرهم، واحتجزوا في ظروف صعبة في بعض الأماكن. ولا يزال المدنيون معرضين لخطر المدفعية والنيران المتبادلة. وفي ١٨ آب/أغسطس، أصابت قذائف الهاون إحدى مواقع الفحص الأمني شمال بيجي، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ١٤ شخصا وإصابة ٣٥، منهم أكثر من ٢٠ من الأشخاص المشردين.

٥٨ – وفي تطور إيجابي، سُمِح للأسر التي تقطعت بها السبل بين خطوط الجبهة العسكرية شرق جبل سنجار في محافظة نينوى، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بالخروج من المنطقة في تموز/يوليه وانتقلت إلى معسكر ديبكة. والسكان المشردون يعودون إلى ديارهم الأصلية بوتيرة متسارعة. وعاد الآن إلى ديارهم نحو ٩٠٠ ٠٠٠ من عدد إجمالي يربو على

٣,٤ ملايين شخص شُردوا منذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وعاد نحو ٠٠٠ ٨ شخص إلى الفلوجة، وإن كان أغلب الأشخاص الذين فرّوا من الفلوجة في أيار/مايو وحزيران/يونيه، والذين يزيد عددهم عن ٠٠٠ ٨٥ شخص، لا يزالون معتمدين على المساعدة الإنسانية للبقاء، حيث يعيشون في مخيمات ومواقع في عامرية الفلوجة ومدينة الحبانية السياحية والخالدية بمحافظة الأنبار.

٥٩ - وتحت قيادة نائبة ممثلي الخاص والمنسقة المقيمة والمعنية بالشؤون الإنسانية وبالتنسيق الوثيق مع السلطات الحكومية في بغداد وأربيل، يُعِد الشركاء في المجال الإنساني العدة للتبعات الإنسانية التي ستترتب على العمليات العسكرية الرامية إلى استعادة السيطرة على مدينة الموصل. فوفقا لأسوأ الافتراضات، ربما يتأثر عدد يتراوح من ١,٢ مليون إلى ١,٥ مليون شخص. وتبعا لمستوى الدمار وعدد الأشخاص المشردين، من المتصوّر أن تصبح العملية الإنسانية في الموصل هي العملية الأكبر من نوعها على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٦.

٦٠ - وفي تموز/يوليه، أطلق الشركاء في مجال العمل الإنساني نداءً عاجلا لتوفير ٢٨٤ مليون دولار استعدادا للعملية في الموصل، ولم يتلقوا سوى نصف ذلك المبلغ حتى نهاية أيلول/سبتمبر. وثمة نقص خطير في تمويل عناصر رئيسية في الخطة، بما في ذلك إنشاء مخيمات الطوارئ، وتوفير المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية. والعملية الإنسانية ككل لا تزال ينقصها التمويل بشدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها نداءً للتمويل لتوفير مبلغ ٨٦١ مليون دولار لتقديم الإغاثة إلى ٧,٣ ملايين شخص في جميع أنحاء البلد. وحتى الآن، لم يُجمع سوى ٥٤ في المائة من المبلغ المطلوب، وقدره ٤٦٣ مليون دولار. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من نصف البرامج المقررة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية في عام ٢٠١٦ إما أوقِفت أو لم يتسنَّ البدء فيها من الأساس. وفي الأشهر الثلاثة المقبلة، سيُغلق ٦٤ برنامجا آخر منقذا للحياة ما لم يُحشد الدعم اللازم. وفي مؤتمر إعلان التبرعات دعما للعراق الذي عُقِد، في ٢٠ تموز/يوليه، بهدف حشد التمويل اللازم للمساعدة الإنسانية والتخفيف من أخطار المتفجرات وتحقيق الاستقرار، تم التعهد بمبلغ يزيد على بليوني دولار.

٦١ - وعاد أكثر من ٠٠٠ ٨٥٠ شخص ممن شردوا منذ بداية النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية إلى ديارهم في المناطق المحررة حديثا، من بينهم ٠٠٠ ٢٠٠ عادوا إلى الرمادي في محافظة الأنبار، التي حُررت في نهاية عام ٢٠١٥. وقد أُذن لمرفق التمويل من أجل تحقيق الاستقرار الفوري التابع للبرنامج الإنمائي بالعمل في ١٧ من البلدات والأقضية المحررة، وقد توسع نطاق عملياته ليشمل المناطق المحررة مؤخرا في الرمادي والفلوجة والكرمة، بمحافظة الأنبار، وفي القيارة، بمحافظة نينوى. والآلاف من الرجال والشباب الذين عادوا في الآونة

الأخيرة وُظِّفوا في ألوية معنية بإزالة الأنقاض وإصلاح المباني العامة والطرق الرئيسية. وتلقت المئات من الأعمال التجارية منحا وأُصلِحت هياكل أساسية عمومية فائقة الأهمية، منها محطات الطاقة وشبكات الكهرباء ومحطات معالجة المياه. وأُضيفت قناة ثانية موسَّعة لتحقيق الاستقرار، تركز على المشاريع المتوسطة الحجم التي تولد أعدادا كبيرة من الوظائف في المدن المحررة حديثا وتحقق الاستقرار في الممرات التي تربط بين الأقضية المحررة.

٦٢ - ولا تزال عملية تحقيق الاستقرار تسير ببطء بسبب التلوث الواسع النطاق الناجم عن الذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي إطار العمل على أساس الأولويات المتفق عليها من خلال فرقة العمل الحكومية المعنية بتحقيق الاستقرار، أجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقييما للتهديدات وتطهيرا للهياكل الأساسية ذات الأهمية الحيوية، للتعجيل بجهود تحقيق الاستقرار في الفلوجة والكرمة. وتقدم الدائرة أيضا توعية بخطر الألغام للأسر في مراكز النازحين، مما يساعد على ضمان عودتهم الآمنة إلى المناطق المحررة حديثا. وإذ تتولى الدائرة قيادة المجموعة الفرعية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، فقد وضعت خطة إنسانية للإجراءات المتعلقة بالألغام في الموصل تتماشى مع جهود الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقا.

٦٣ - وفي ١٧ تموز/يوليه، أدرجت اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التابعة لليونسكو أهوار الجنوب في بلاد ما بين النهرين والمواقع السومرية الثلاثة، أور والوركاء وتل إريدو، في العراق إلى قائمة التراث العالمي بوصفها موقعا للتراث الطبيعي والثقافي المختلط ذا قيمة عالمية بارزة. وهذا التعيين، الذي يمثل تتويجا لأكثر من عقد من الجهود التي بذلتها الحكومة، بمساعدة من اليونسكو، خطوة هامة تجاه ضمان الالتزام الوطني والمساعدة الدولية من أجل الموازنة بين الحفاظ على مكان هش من الناحية البيئية ومن ناحية القيمة الأثريّة وبين التنمية الاقتصادية في منطقة فقيرة.

واو - المسائل الأمنية والتشغيلية

٦٤ - واصلت منظومة الأمم المتحدة في العراق العمل في بيئة أمنية عالية المخاطر وتنفيذ البرامج والأنشطة بحسب أهمية تلك البرامج. ومع استعادة المزيد من المناطق من تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، سيظل الطلب على الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار وتقديم المساعدة الإنسانية في ازدياد. وتنظيم الدولة الإسلامية يستخدم تكتيكات الحرب غير المتناظرة بشكل متزايد في الهجوم على قوات الأمن والأهداف المدنية في جميع أنحاء العراق، وتظل برامج الأمم المتحدة وموظفوها في خطر كبير من التعرُّض للأضرار التبعية.

٦٥ - ويواصل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن العمل عن كثب مع أجهزة الأمن المعنية في الحكومة لضمان الإبقاء على التدابير الأمنية المناسبة للعاملين في المجال الإنساني أثناء بذل الجهود الرامية إلى تحرير مناطق من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية.

٦٦ - وثمة مَجمَع جديد متكامل تحت الإنشاء في بغداد من أجل موظفي كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري. ويُتوقّع استكمال مئات من الأماكن الإضافية للمكاتب والشقق السكنية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، مما سيتيح زيادة الموظفين العاملين في بغداد لمعالجة متطلبات الولاية على نحو أفضل.

رابعا - ملاحظات

٦٧ - إن الشعب العراقي لا يزال يبلور مطالبه بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضاء على الفساد. وإنني أؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس الوزراء والحكومة في هذا الصدد. وأرحب بالترشيحات والتعيينات الوزارية الأخيرة الرامية إلى تحسين الحوكمة والخدمات المقدمة إلى الشعب وأحث على شغل المناصب الوزارية الشاغرة المتبقية في الوقت المناسب. وأدعو إلى إجراء هذه التغييرات على نحو يكفل استمرارية المؤسسات الحكومية ووفقا للدستور والقواعد والإجراءات البرلمانية. كما يجب أن تشمل التغييرات حوارا واسع القاعدة وتشاورا مع الشركاء السياسيين، وأن تضم في جوهرها مصالح الشعب العراقي واحتياجاته.

٦٨ - وعلى الرغم من التقدم المشجع المحرز، فإن التجزؤ والمنازعات السياسية فيما بين القوى السياسية وداخلها لا تزال تؤثر سلبا على قدرة القادة الوطنيين في العمل معا من أجل مصلحة الشعب العراقي. وأرحب بجهود الرئيس الرامية إلى تحقيق الوحدة وتوافق الآراء بين القادة السياسيين العراقيين وأهيب بهم أن يضعوا خلافاتهم جانبا وأن يتصرفوا وفقا للمصلحة الوطنية.

٦٩ - وأرحب بالتقدم المحرز مؤخرا بشأن جدول الأعمال التشريعي البرلماني، بما في ذلك اعتماد قانون حظر حزب البعث وقانون العفو العام، وهو ما يتماشى مع الاتفاق السياسي الوطني وبرنامج الحكومة. ويشكل ذلك خطوة أخرى نحو توطيد بناء الدولة. وأشجع على اعتماد تشريعات رئيسية أخرى، مثل التشريعات بشأن العدالة والمساءلة.

٧٠ - وإنّني أكرّر دعوتي إلى الزعماء السياسيين في إقليم كردستان العراق لتسوية خلافاتهم عن طريق الحوار وإلى الخروج سريعا من المأزق السياسي والعودة بأعمال برلمان إقليم كردستان إلى سيرها الطبيعي. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى أن تواصل الحكومة الاتحادية

وحكومة إقليم كردستان حوارهما البناء من أجل التوصل إلى تفاهم دائم بشأن صادرات النفط وتقاسم الإيرادات ومرتبات البشمركة وغيرها من المسائل العالقة. والتوصل إلى تفاهم من هذا القبيل سيمكن كلتا الحكومتين من التصدي معا وعلى نحو فعال للتحديات المشتركة الراهنة وتلك التي ستنشأ بعد تحرير جميع المناطق من تنظيم الدولة الإسلامية في المستقبل. وإني أدعو كذلك الطرفين إلى الاشتراك في تقديم حلول مستدامة فيما يتعلق بفترة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها، على نحو يعود بالفائدة على جميع الطوائف العراقية واحترام حقوقهم الدستورية. والأمم المتحدة تظل على استعداد لتقديم المساعدة في ذلك الصدد.

٧١ - وتواصل حكومة العراق تحقيق انتصارات عسكرية مطردة واستعادة أراض من تنظيم الدولة الإسلامية مع تأكيد سلطة الدولة. وإضافة إلى تخطيط الجوانب العسكرية، فإن الحكومة والجهات الفاعلة المحلية في حاجة إلى تعجيل التخطيط السياسي لفترة ما بعد التحرير من تنظيم الدولة الإسلامية ومعالجة مسائل الحوكمة والقانون ونظام الإدارة السياسية لمدينة الموصل وسائر أجزاء محافظة نينوى. وأدعو جميع القوات المشاركة في الحملة الرامية إلى استعادة السيطرة على مدينة الموصل إلى أن تكون قدوة في القيادة ومراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين والمدنيين، وتهيئة بيئة إيجابية لعملية المصالحة في فترة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية.

٧٢ - وأحث قادة جميع الطوائف والجماعات على فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق وعلى جعل المصالحة الوطنية والسلام في صدارة الأولويات. ولا يزال تحقيق توافق سياسي وطني مسألة ملحة جدا. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين إلا من خلال الانخراط في حوار جدي، يبلغ ذروته في توافق تاريخي فيما بين المكونات والجماعات المتنوعة في البلد وفي روح تُجسِّد المساواة والعدالة والتسامح والتعاون.

٧٣ - وإني أحث الزعماء السياسيين العراقيين على مناقشة وصياغة جدول زمني نهائي لإجراء العمليات الانتخابية المقبلة وتوفير وضوح بشأن الإطار القانوني الانتخابي. وهذا أمر ضروري لتزويد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالوقت الكافي للإعداد للانتخابات ورسم مسار واضح للشعب العراقي. وإني على اقتناع بأن القادة العراقيين سيتقيدون بالالتزامات الوطنية والدولية، وذلك تحديدا بشأن إجراء انتخابات ذات مصداقية تجسد إرادة الشعب، والتقيد بمبادئ الشمول وتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة.

٧٤ - ومع التسليم بأن النظم الانتخابية والأطر القانونية تتطلب استعراضا دوريا شاملا لكي تعكس الحقائق المستجدة، فإني أحث على عدم استخدام هذه المبادرات لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل يمكن أن تجعل النظام السياسي غير مستقر أو أن تهمش الأحزاب السياسية الصغيرة. وينبغي أن تُجرى مناقشات كافية، تُجسّد رغبات الشعب العراقي الحقيقية، لتحديد ما إذا كانت ثمة حاجة حقيقية إلى تغيير الإطار القانوني الانتخابي الحالي، والشكل الذي ينبغي أن تتخذه تلك التغييرات، إن وجدت.

٧٥ - ولا يزال الوضع العام لحالة حقوق الإنسان في العراق مثيرا للقلق. ويتضرر المدنيون يوميا من النزاع المسلح والإرهاب وغيرهما من أعمال العنف. ولا تزال أرقام الإصابات مرتفعة ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة العنف. وإني لا أزال استنكر هذه الحالة غير المقبولة وإراقة الدماء المستمرة في العراق. وأكرر دعوتي إلى جميع الأطراف لبذل كل جهد للحفاظ على حياة المدنيين وأحث العراقيين على إثبات قوتهم من خلال الوحدة.

٧٦ - ويساورني القلق إزاء التأثير المدمر للعنف على التمتع بسائر الحقوق، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الأقليات العرقية والطوائف الدينية. والأطر التشريعية التي تنص على حماية حقوق هذه الفئات الضعيفة غير موجودة أو غير كافية. وإني أشعر بقلق بالغ إزاء سلامة أولئك الذين لا يزالون محتجزين في قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما آلاف النساء والأطفال اليزيديين، وأدعو جميع الجهات المشاركة في الجهود الرامية إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية إلى جعل الإفراج الآمن عنهم هدفا رئيسيا من أهداف العمليات العسكرية. كما أحث السلطات العراقية المعنية والمجتمعات المحلية المضيفة على توفير الدعم الكافي إلى أولئك النساء والأطفال بمجرد الإفراج عنهم لتمكينهم من العودة إلى الحياة في كرامة وإعادة إدماجهم الكامل في مجتمعاتهم المحلية.

٧٧ - وأكرر أن الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، بما في ذلك الحملة المنهجية من العنف الجنسي والجنساني، قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل إبادة جماعية. وأدعو إلى تقديم من يثبت تورطهم في تلك الجرائم إلى العدالة وأدعو الحكومة والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الناجين وتنفيذ آليات للمساءلة على الصعيدين الدولي والوطني يكون من شأنها أن تضمن مساءلة من يرتكبون جرائم دولية في سياق النزاع المسلح في العراق. كما أحث الحكومة على تنفيذ سياسات ترمي إلى مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، بجانب برامج متخصصة مناسبة لكي تساعد، على وجه الخصوص، آلاف الشباب الذين تشربوا نزعة التطرف من جانب تنظيم الدولة الإسلامية، بحيث يمكن إعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ومن الأهمية بمكان مواصلة مكافحة أيديولوجية

التنظيم حتى بعد أن تُحرّر كل الأراضي العراقية. وفي الأجل القصير، من الضروري عدم تعرّض أي أدلة للضرر أو التدمير. ويجب اتخاذ خطوات لضمان التوثيق الشامل لتلك الأدلة ومناولتها على نحو صحيح حتى يمكن استخدامها في أي إجراءات قضائية مقبلة. وسيواصل ممثلي الخاص تيسير جميع المساعدات الدولية اللازمة لهذا الجهد.

٧٨ - وأرحب بالتوقيع مؤخرا على البيان المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية الرامي إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. ويشكل ذلك خطوة هامة نحو المعالجة الشاملة لهذا النوع من العنف، ولا سيما الذي يرتكبه تنظيم الدولة الإسلامية ضد طوائف الأقليات، حيث يتسبب في معاناة لا توصف للمدنيين ويتسبب في فرارهم من ديارهم. وأدعو الحكومة إلى الإسراع بوضع خطة عمل وتعيين كيان محدد لرسم طريق المضي قدما من أجل تنفيذ البيان المشترك. كما أدعو الحكومة والمجتمع الدولي إلى معالجة الحاجة الملحة إلى الخدمات ودعم سبل كسب العيش للناجيات والأطفال الذين يولدون من الحمل الناتج عن الاغتصاب، على النحو المطلوب في البيان المشترك.

٧٩ - ويجب أن يُكفل احترام حقي حرية التعبير وحرية التجمع، اللذين يشكلان الركيزة الأساسية للدولة الديمقراطية، كجزء لا يتجزأ من تطور البلد الديمقراطي وعملية الإصلاح. وإنني أحث العراق على النظر في سن تشريعات قوية تحمي هذه الحقوق في امتثال تام لالتزاماته الدولية وعلى وضع سياسات لضمان تدريب موظفي إنفاذ القانون تدريبا مناسبا للتعامل مع التجمعات السلمية العامة ولتثقيف الجمهور بشأن حقوقهم ومسؤولياتهم.

٨٠ - ولا تزال التقارير المتواترة عن استخدام عوامل كيميائية كأسلحة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية تشكل مصدر قلق كبير. وإني أدين هذه الأعمال التي يحظرها القانون الدولي وأحث على تقديم من تتبين مشاركته فيها إلى العدالة.

٨١ - وأحث حكومتي العراق وتركيا على التعجيل ببذل جهودهما الثنائية للتوصل إلى حل مقبول للطرفين بشأن وجود القوات التركية في شمال العراق، على نحو يكفل الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، ويضمن أن تُنفّذ جميع الأنشطة التي تجري في العراق بالتنسيق مع حكومة العراق وموافقتها التامة.

٨٢ - وهناك حاجة إلى إيلاء مزيد من التركيز والتمويل لفائدة الأنشطة المدنية التي تكتسي طابعا بالغ الأهمية لتأمين المكاسب التي تحققها الحملة العسكرية ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية. ويُسفر تقدّم الحملة عن احتياجات إنسانية إضافية. وأحث الجهات المانحة على تقديم تمويل فوري إلى النداء العاجل للموصل حتى يتسنّى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لمساعدة

مليون شخص يُرجّح فرارهم من المدينة. ويلزم أيضا توفير تمويل إضافي كبير لمرفق التمويل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق الاستقرار الفوري ولدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام للاستجابة لاحتياجات تحقيق الاستقرار وتخفيف تهديد أخطار المتفجرات في المدينة. وهذه مدخلات حيوية لترسيخ مكاسب الحملة العسكرية وتعزيز أساس السلام والأمن في العراق.

٨٣ - وأرحب بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا وأشدد على أهمية ضمان أن تتوافر الظروف المؤاتية لعودة الأسر المشردة إلى ديارها على نحو آمن وطوعي ويتسم بالكرامة. وإني أقر بالجهود الكبيرة المطلوبة في الموصل ولدى المجتمعات المحلية في محافظات الأنبار وديالى ونينوى وصلاح الدين من أجل إعادة بناء المباني والمرافق العامة والخاصة واستئناف الخدمات العامة وتجديد الاقتصادات المحلية. وأحث الدول الأعضاء على المساهمة في مرفق التمويل التابع للبرنامج الإنمائي من أجل تحقيق الاستقرار الفوري.

٨٤ - وأرحب بإدراج الأهوار الجنوبية في منطقة ما بين النهرين بالعراق ضمن قائمة التراث العالمي مؤخرا وأدعو العراق إلى استخدام ذلك لحفز المزيد من الجهود للحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي.

٨٥ - وألاحظ بارتياح إنجاز نقل أكثر من ٠٠٠ ٣ من سكان مخيم الحرية إلى أماكن أخرى، بناء على طلب حكومة العراق. وإني أشكر مستشارتي الخاصة، جين هول لوت، على مساعيها الحميدة التي أفضت إلى النجاح في حل هذه المسألة الإنسانية. وأعرب أيضا عن امتناني للدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي دعمت تلك الجهود.

٨٦ - وأخيرا، أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، يان كوبيتش، ولموظفي الأمم المتحدة في العراق لجهودهم المتواصلة في مساعدة الحكومة والشعب. وإني على ثقة بأن الشركاء الدوليين للبلد، بما في ذلك الدول المجاورة له، سيواصلون تقديم الدعم لممثلي الخاص في تنفيذ ولاية البعثة.